

تقرير نشاط خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2021

في إطار ضمان حقّ كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة ولتعزيز مبدأ الشفافية، تحرص ولاية تونس على مواصلة تنفيذ سياسة الدولة الهادفة إلى تكريس هذا الحقّ من خلال تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة وتقديم المقترحات العملية لتكريس هذه الثقافة الجديدة.

1 - آليات تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة:

• تحيين موقع الواب:

تواصل الولاية متابعة وتحيين موقع الواب ومتابعة النافذة التي تمّ تخصيصها للنفاذ إلى المعلومة حيث تمّ إدراج كلّ المعطيات الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة من نصوص قانونية وتربيبية ومطبوعات وتقارير.

• اللجنة الاستشارية:

تبعاً لما ورد بالفصل 36 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 تمّ إحداث لجنة استشارية للنفاذ إلى المعلومة بمقتضى مقرر صادر عن والي تونس لتقديم الاستشارة في بعض المسائل والقضايا التي تُعرض على أنظار المكلف بالنفاذ وتتطلب مزيداً من التدقيق قبل اتخاذ أي قرار.

• التكوين:

- المشاركة في ورشة عمل إقليمية حول "الإطار القانوني والمؤسسات للحوكمة الرشيدة والتوقي من الفساد بوزارة الداخلية" نظمتها وزارة الداخلية و DCAF وذلك يومي 27 و28 أكتوبر 2021 بنزل "Novotel" بشارع محمد الخامس بتونس .
- المشاركة في حلقة تكوينية في مجال "النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة " وذلك يومي 29 و30 أكتوبر 2021 نظمتها وزارة الداخلية وجمعية "أنشر" بنزل Steigenberger Marhaba بالحمّات.
- المشاركة في ورشة تفكير حول "الحق في النفاذ إلى المعلومة" نظمتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بالشراكة مع منظمة اليونسكو وذلك يوم 22 نوفمبر 2021 بنزل "البلفيدار" بتونس.

- المشاركة في دورة تكوينية حول "الحوكمة وتعزيز النزاهة والوقاية من الفساد " وذلك يوم 06 ديسمبر 2021 بمقرّ مركز "إفادة" نظمتها وزارة الداخلية لفائدة إطاراتها وأعاونها.

2- معالجة مطالب النفاذ:

• الإجراءات المُعمّدة للنظر في مطالب النفاذ:

تتمثل عملية النفاذ إلى المعلومة في الإجراءات التالية:

- 1 - قبول المطلب
- ← مباشرة مقابل وصل إيداع
 - ← عن طريق مكتب الضبط
 - ← عن طريق البريد الإلكتروني

2 - تسجيل المطلب في دفتر خاص

3 - دراسة المطلب

4 - توجيه المطلب إلى الدائرة المعنية

5 - تلقّي الإجابة على المطلب وإعادة صياغتها وإفادة الطالب بمحتواها سواء بتمكينه من المعلومة أو عدمها.

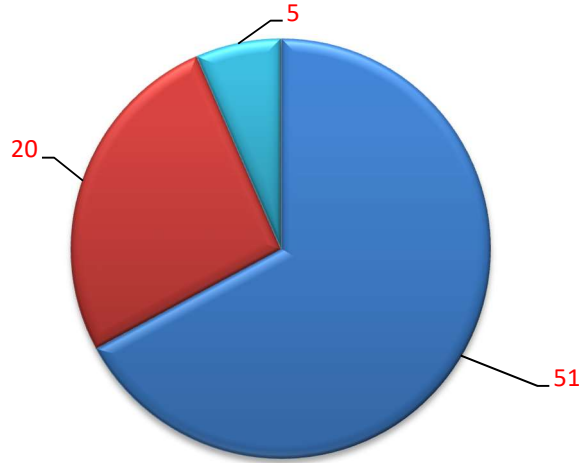
• إحصائيات تتعلّق بمطالب النفاذ:

ورد على خلية النفاذ إلى المعلومة بولاية تونس سنة 2021، 76 مطالبا موزعين كالآتي:

مباشرة مقابل وصل إيداع	عن طريق مكتب الضبط	عن طريق البريد الإلكتروني
51	20	5
المجموع:		76

احصائيات تتعلق بمطالب النفاذ

عن طريق البريد الإلكتروني ■ عن طريق مكتب الضبط ■ مباشرة مقابل وصل ايداع ■



تمّ تمكين 62 طالب نفاذ من المعلومة وتمّ رفض 14 مطالبا لعدم الاختصاص أو لعدم توفر المعلومة أو لأنها مشمولة باستثناءات حق النفاذ إلى المعلومة .

المطالب التي تمت الإفادة عليها	المطالب المرفوضة لعدم الاختصاص	المطالب المرفوضة لعدم توفر المعلومة	المطالب المرفوضة لشمول المعلومة بإحدى الاستثناءات
62	4	6	4

طريقة الإفادة على المطالب



• مطالب التظلم:

ورد على خلية النفاذ إلى المعلومة مطلب تظلم وحيد تمّت الإفادة عليه .

* القضايا المرفوعة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة:

- تمّ رفع قضية لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة لعدم تمكين مواطن من المعلومة وقمنا بإفادة الهيئة أن المعنى بالأمر أرسل مطلبه إلى بريد إلكتروني غير مستغل من قبل الولاية.

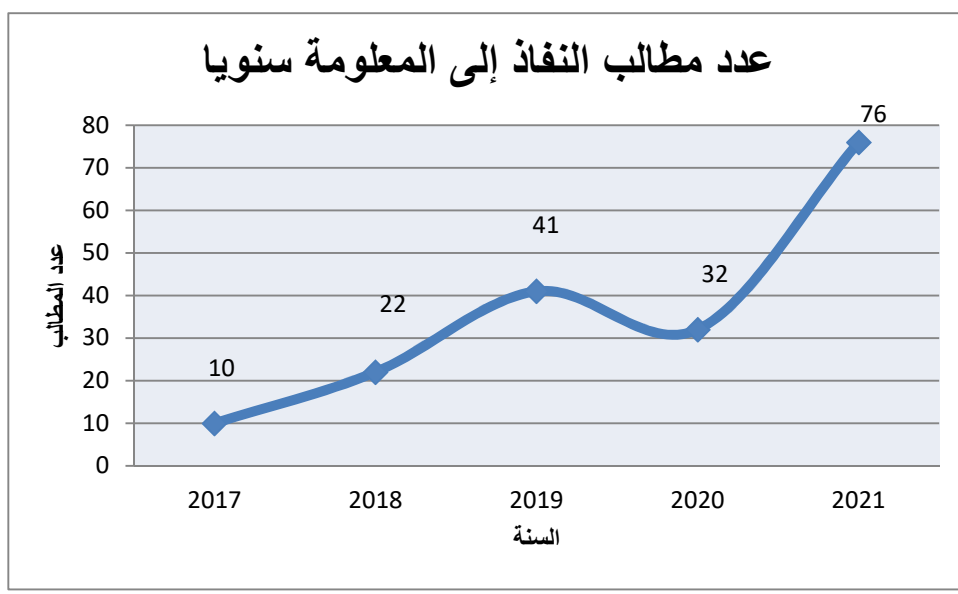
-تمّ رفع أربع قضايا لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة للطعن في قرار عدم تمكينهم من المعلومة تمّ تمكين الهيئة من الوثائق والملحوظات المطلوبة ونحن بانتظار مآلها.

- أحالت علينا هيئة النفاذ إلى المعلومة نسخة مطابقة للأصل من القرار عدد 3757 للإعلام بعد أن رفضت الدعوى المرفوعة ضدّ والي تونس.

كما راسلت الهيئة الولاية للإدلاء بملاحظاتها بخصوص قضية رفعها سائق تاكسي فردي لعدم توفر المعلومة وقد تمت مراسلة الهيئة وتفسير الوضعية.

• تطوّر عدد مطالب النفاذ:

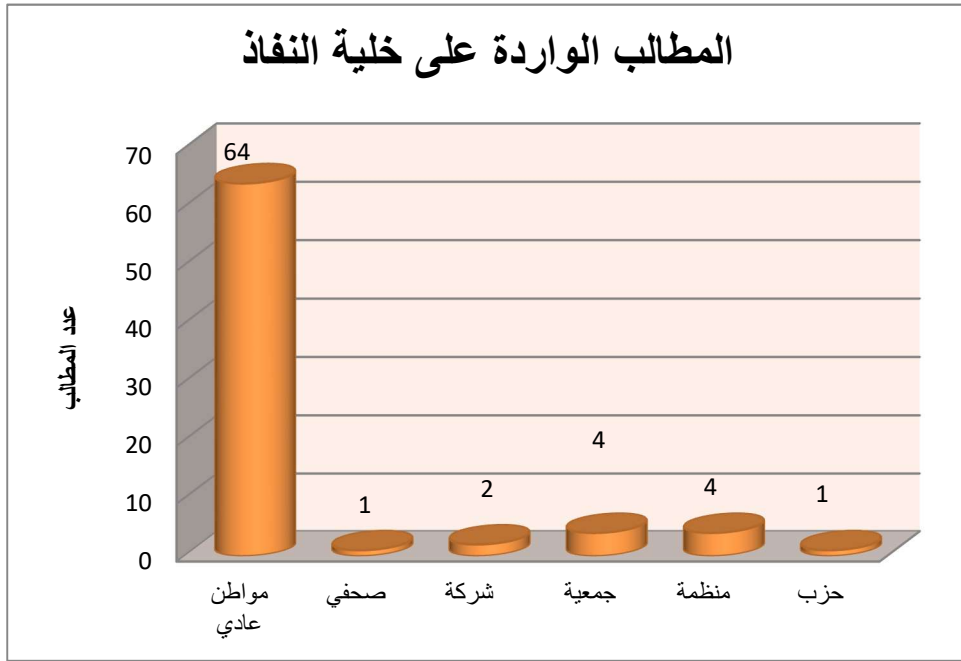
السنة	عدد المطالب
2017	10
2018	22
2019	41
2020	32
2021	76



من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا هاما في عدد المطالب الواردة على خلية النفاذ إلى المعلومة في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 (32 مطلبا) ويُمكن تفسيره بالوضع الصحي الذي عاشته ولا زالت تعيشه البلاد ممّا أدّى إلى عزوف المواطن خاصّة عن الاتّصال بالإدارة خوفا من العدوى.

طبيعة طالبي النفاذ:

العدد	طالب النفاذ
65	شخص طبيعي:
64	- مواطن عادي
1	- صحفي
11	شخص معنوي:
2	- شركة
4	- جمعية
4	- منظمة
1	- حزب



3- تقييم خطة العمل لسنة 2021 :

تتضمّن خطة العمل التي أعدتها خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2021 هدفين اثنين:

1-تشريك إطارات وأعوان الولاية في تيسير عملية النفاذ إلى المعلومة من خلال القيام بدورات تكوينية وتحسيسية.

2-إبرام اتّفاقيات شراكة من خلال انضمام ولاية تونس إلى برنامج الحكومة المفتوحة وإمضاء اتفاقية تعاون وشراكة مع هيئة النفاذ إلى المعلومة.

بالنسبة للهدف الأول لم يتسنى للولاية القيام بأيّ دورة تكوينية أو تحسيسية بسبب جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على السير العادي داخل وخارج الإدارة.

بالنسبة للهدف الثاني، وُقّعت الولاية في الانضمام إلى برنامج الحكومة المفتوحة من خلال موافاة وزارة الداخلية (الإدارة العامة للشؤون الجهوية) بمقترحاتها في إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة التي ستمتدّ على سنتين 2021 و2022 .

أما بخصوص إتفاقية التعاون والشراكة مع هيئة النّفاذ إلى المعلومة فلقد وافقت مبدئياً وزارة الداخلية على المقترح وأحلنا نسخة من نصّ الإتفاقية إلى الإدارة العامّة للشؤون الجهوية بوزارة الداخلية للدرس، كما راسلنا هيئة النفاذ إلى المعلومة لإبداء رأيها بخصوص الشراكة.

4 -الصعوبات والمقترحات :

أ-الصعوبات:

- عدم وضع الآليات الضرورية لتنفيذ القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 حول الحقّ في النّفاذ إلى المعلومة.
- عدم استكمال كامل المنظومة القانونية للشفافية (منظومة تصنيف الوثائق الإدارية ومقرّر وزير المالية المتعلق بضبط التكاليف...)
- عدم إفراد هيكل داخلي خاص بالنّفاذ تُعهد إليه مهمّة تنظيم الأنشطة المتعلّقة بالنّفاذ إلى المعلومة ممّا أدّى إلى عدم وضوح مهامّ المكلف بالنّفاذ إلى المعلومة وموقعه داخل الإدارة وحجم المسؤولية القانونية المُلقاة على عاتقه مع عدم تفرّغه الكلي.
- عدم تخصيص انتدابات جديدة بعنوان خطة مكلف بالنّفاذ.
- عدم صدور القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.
- عدم الانطلاق في عملية تحيين بعض المعلومات الموجودة على موقع واب الولاية لضمان تقديم معلومة موثوق بها للمواطن.
- الرفض السيكولوجي لمنح المعلومة باعتبار أنّ العديد من الأعوان يعتقدون أنّ المعلومة ملكا لهم أو بحُجّة سرّيتها.
- غياب الإمكانيات المالية للقيام بدورات تحسيسية وتكوينية في مجال النّفاذ إلى المعلومة.
- غياب الوعي بأهميّة النشر الاستباقي للمعلومة.
- عدم الوعي بأنّ النّفاذ إلى المعلومة هو معيار لمدى شفافية الإدارة.

- إكمال المنظومة القانونية والترتيبية للنفاذ.
- دعم مصلحة الأرشيف بانتداب أعوان مختصين في الأرشيف حتى يتم التسريع في عملية استكمال الأرشيف.
- الحرص على تركيز منظومة إلكترونية للأرشيف والتصنيف الإلكتروني للوثائق الإدارية.
- ضرورة النظر في تخصيص إعمادات بالميزانية خاصة بالنفاذ إلى المعلومة وذلك بهدف تكريس هذا الحق على المستوى العملي وخاصّة فيما يتعلّق بالنشر الإستباقي للمعلومة وتكوين الأطارات والأعوان في مجال النفاذ إلى المعلومة.
- القيام بتقييم دوري حول مدى تكريس حق النفاذ من طرف الهياكل الخاضعة لأحكام قانون النفاذ.

أمّا بالنسبة للنفاذ بالولاية ولتجاوز الإشكاليات، نقترح:

- الإسراع في استكمال إجراءات تحيين المعلومات الموجودة على موقع الواب الخاص بالولاية.
- نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة عن طريق دورات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة إطارات وأعوان ولاية تونس ومعتدياتها.